وزارة الاقتصاد والصناعة وحماية المستهلك
مديرية التنمية الإدارية
دائرة الديوان العام
الرقم ١٦٩٩١
التاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٠

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

الناظرة أيضاً بجدول أعمال الهيئة العامة العادية

للشركة السورية الكويتية للتأمين المساهمة المغفلة العامة

المنعقد يوم الثلاثاء الواقع في 2025/8/19

(جلسة أولى + جلسة ثانية)

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في الشركة السورية الكويتية للتأمين المساهمة المغفلة العامة وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وبناءً على الدعوات الموجهة إلى كل من هيئة الإشراف على التأمين ووزارة الاقتصاد والصناعة/الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لتسمية مندوب عن كل منها.

والدعوة التي تم تبليغها إلى السادة المساهمين عن طريق النشر في المواقع الإلكترونية للصحف اليومية وعلى مرتين متضمنة جدول أعمال الاجتماع وفق ما يلي:

وبعد نشر الدعوة مرتين في كل من النشرات الالكترونية في الصحيفتين اليوميتين التاليتين:

صحيفة الحرية	العدد	رقم	78	تاريخ 2025/8/3
صحيفة الثورة	العدد	رقم	1442	تاريخ 2024/8/4
صحيفة الحرية	العدد	رقم	89	تاريخ 2025/8/4
صحيفة الثورة	العدد	رقم	1443	تاريخ 2025/8/5

وبعد نشر الميزانية مرتين في كل من الصحيفتين اليوميتين التاليتين:

صحيفة الحرية	العدد	رقم	78	تاريخ 2025/8/3
صحيفة الثورة	العدد	رقم	1442	تاريخ 2024/8/4

كما حضر الاجتماع كل من مندوب هيئة الإشراف على التأمين الأستاذ فراس الجاسم (مدير في هيئة الإشراف على التأمين) بموجب الكتاب رقم 1223/ص تاريخ 2025/8/5 .

مندوبا وزارة الاقتصاد والصناعة/الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك السيدان نعيم عنتر و ايلن عبدو بموجب كتاب التكليف رقم 4458 تاريخ 2025/8/18 .

مندوبا هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية السيد باسل الصباغ (مدير مديرية الشؤون القانونية والمتابعة) والآنسة غنى طيارة (من دائرة الرقابة على شركات الخدمات والوساطة المالية)، بموجب كتاب التسمية رقم 690/ص-م تاريخ 2025/8/12.

كما حضر الاجتماع السادة أعضاء مجلس الإدارة زاره بصمجي ونضال [illegible] وتغيب باقي أعضاء المجلس بعذر مقبول وفقاً لأحكام قانون الشركات.

كما حضر الاجتماع مدير عام الشركة السيدة كلود علوش.

صورة طبق الأصل
٢١ آب ٢٠٢٥

كما حَضَرَ إلى مكان الاجتماع حوالي الساعة العاشرة صباحاً عدداً من المساهمين يحملون /12,000,000/ سهماً أصالة و وكالة مما يعادل نسبة 60% من كامل الأسهم في الشركة.

أي أقل من الحد الأدنى لاكتمال نصاب الجلسة الأولى للقرارات الداخلة باختصاص الهيئة العامة غير العادية المحدَّدة بالمادة 170 من قانون الشركات بما لا يقل عن /15,000,000/ (خمسة عشر مليون) سهماً تشكِّل 75% من مجمل الأسهم في الشركة البالغة /20/ مليون سهماً.

لذلك تقرَّرَ، وفقاً لما ورد في الدعوة، تأجيل الجلسة إلى الجلسة الثانية المحدَّد موعدها في الساعة الحادية عشرة صباحاً من نفس اليوم والمكان و طُلب من الحاضرين البقاء ليشاركوا في الجلسة الثانية كما طُلب ممن يرغب المغادرة دون العودة إلى الاجتماع الثاني أن يقوم بتبليغ موظفي التسجيل بذلك.

و في الساعة الحادية عشرة صباحاً، استمر السادة ممثلو الجهات الرقابية و أعضاء مجلس الإدارة بتواجدهم في الاجتماع، كما تواجد في مكان الاجتماع في الساعة الحادية عشرة صباحاً عدداً من المساهمين يحملون 15,495,739 سهماً أصالةً وتفويضاً يمثلون 77.47881% من أسهم الشركة وحضور ممثلي الجهات الإشرافية فإن الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده أصولاً.

و بذلك حضر ما يجاوز الحد الأدنى لاكتمال نصاب الجلسة الثانية للقرارات الداخلة باختصاص الهيئة العامة غير العادية المحدَّدة بالمادة 170 من قانون الشركات بما لا يقل عن ثمانية ملايين سهماً تشكِّل 40% من مجمل الأسهم في الشركة البالغة /20/ مليون سهماً.

ترأس الاجتماع السيد زاره بـدروس بصمجيـان ممثل شركة سي أش أو أدفيزوري ش.م.ل رئيس مجلس الإدارة وتم انتخاب السيدة مارينا أبو زخم والسيد خليل الخشي كمراقبي تصويت وتم تعيين السيد المحامي كريم المنيّر مدوناً لوقائع الجلسة.

وقد بدأ السيد رئيس الجلسة الاجتماع بالترحيب بالحضور ومناقشة بنود جدول الأعمال كما يلي:

أولاً- سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية 2024 وخطة العمل للسنة المالية 2025 والمصادقة عليه:

تمت تلاوة تقرير مجلس الإدارة المقدّم إلى الهيئة العامة، وتقدم السيد رئيس الهيئة العامة بتقرير مفصل حول أعمال الشركة خلال عام 2024 وخطة العمل للسنة المالية 2025 ووافقت الهيئة العامة على التقرير بالإجماع.

ثانياً- الاطلاع على تقرير مدقق الحسابات لعام 2024 والمصادقة عليه:

تقدم السيد جابر رومية مفوضاً عن السيد فرزت عمر العمادي بتقرير مدقق الحسابات لعام 2024 على السادة الحضور، وتمت المصادقة عليه بالإجماع.

ثالثاً- مناقشة الميزانية و الحسابات الختامية للشركة لعام 2024 والمصادقة عليها:

جرى استعراض الميزانية الختامية بجانبيها الموجودات و المطاليب و كذلك حساب الأرباح و الخسائر والتي تشير إلى أن الميزانية الختامية و حسابات النتائج المالية للدورة المالية 2024 كانت قد أظهرت خسارة وقدرها /3,470,017,000/ ل.س (ثلاثة مليارات وأربعمائة وسبعين مليون وسبعة عشرة ألف ليرة سورية لاغير)

تقدم المساهم خليل الخشي بسؤال حول المطالبات ومدى تعثرها وتحصيلها وانعكاسها على الخسائر وسأل مندوب هيئة الإشراف على التأمين عن ملاحظاته وتوجيهاته للشركة.

أجابت مدير عام الشركة أنه كان هناك زيادة في المطالبات 137% نتيجة زيادة الإنتاج وأثرت على الربح الفني و لكن الشركة ملتزمة بسداد التزاماتنا.

تقدم الدكتور وليد الأحمر بمداخلة أفاد فيها أن الشركة كانت من أوائل شركات التأمين و لم تأخذ مكانها في 2024 من حيث الحصة السوقية و كانت نقطة تغيير مفصلية و نتمنى أن نكون قد انتقلنا إلى مرحلة جديدة تليق بالشركة أو أن تأخذ الشركة حصتها في السوق.

هناك نقاط تتميز بها من ناحية التأمين البحري والصحي وتقدم بسؤال حول المسؤولية المدينة ونسبتها من الأقساط، وإن الأرباح الاستثمارية كانت سالبة و نتمنى زيادة في الاستثمار في سوق الأوراق المالية في ظل جود فرص وأن تكون إدارة هذا الملف سليمة أسوةً بشركات التأمين الأخرى.

وسأل إذا كان هناك أي نية تعاون مع شركة GIG بعد رفع العقوبات وسأل حول معيدي التأمين و حول وجود خطة لفتح نافذة تأمين تكافلي و تشكر الشركة على بوليصة التأمين على الحوادث الشخصية و هي من الأولى من نوعها و تمنى ان يكون هناك هدايا دائمة للمساهمين من منتجات الشركة وتمنى الاستمرارية والتطور للشركة.

أجابت مدير عام الشركة أن فرع المسؤولية المدنية هي جزء من الالتزامات الشخصية تجاه الآخرين من ناحية الحوادث الشخصية وهي ليست مسؤولية ثقيلة و نتمنى زيادة حصتنا فيها من خلال العمل مع المنظمات.

وعلاقتنا جيدة مع GIG و موضوع إعادة الشراكة لم يطرح مجدداً و نتوجه حول شركات معيدي تأمين خارجيين وتم التواصل معهم و الموضوع يحتاج لوقت ونتمنى تفعيلها خلال عام 2025 ويصبح هناك إمكانية لتحويل الأموال إلى سورية.

هناك نية لفتح نافذة تأمين تكافلي وطلبنا ذلك من هيئة الإشراف على التأمين إما عن طريق فرع أو مجموعة منتجات تأمينية تكافلية و الموضوع ما زال قيد الدراسة من قبل هيئة الإشراف على التأمين وبالنسبة لأرباح الاستثمار كان لدينا أكبر محفظة أوراق مالية متنوعة في سوق دمشق و حدثت تغييرات طفيفة و نأمل زيادة أرباحنا.

تقدم المساهم إبراهيم طرحا حول اقتراح لقسم التأمين التكافلي والنافذة الإسلامية وبالتالي يصبح هناك إمكانية للعمل في مجال التنمية لأن أرباحها أكبر من التأمين.

أجابت مدير عام الشركة أننا سنطلع على القوانين الناظمة إذا كانت تسمح لنا بذلك.

تقدم المساهم وائل السعداوي بسؤال عن تأخر الهيئة العامة لشهر آب 2025 وأن الشركة خسرت 3 مليارات مقابل 28 مليار مبيعات وليس هناك تنوع في الإنتاج و هناك 86% من التأمين هو تأمين صحي مع شركتين و هي تشكل خسارة كبيرة للشركة، وذكر أن الاحتياطيات الفنية كبيرة تدفع من مال المساهمين بسبب إعادة تأمين. وسأل

عن رفع الرواتب والأجور بنسبة 276% و ما الفائدة منها ومقارنة مع باقي الشركات نسبة ربح أعلى وفي حال كان هناك خطوات للتحسن فإن الوقت قد فات لتأخر انعقاد الهيئة العامة.

أجابت مدير عام الشركة أنه بالنسبة للعقود في الربع الأول تم تسجيل الأقساط الكاملة والالتزامات كاملةً نتيجة العقدين الكبيرين في التأمين الصحي وإن في السوق السوري التأمين الصحي أرقامه أكبر ويساوي حوالي 70% من السوق السورية وباقي قطاعات التأمين نسبتها أقل.
وفيما يخص الرواتب والأجور فإن الرقم 5 مليار ل.س لمتوسط 72 موظف خلال العام مقارنة بأي شركات مالية، هو ضمن المعدل الطبيعي و لم يأخذ العاملين حقهم في السابق والهدف من الزيادة الحفاظ على كوادرنا وأطمئن أننا لسنا من أعلى الشركات من ناحية الرواتب و نتمنى إيصال الرواتب إلى الحد المقبول.

تقدم المساهم أيمن قوصرة بمداخلة أفاد فيها أن العامل الحاسم هو عامل التضخم وخاصةً في القطاعات الأساسية مثل التأمين التي تعتبر حساسة وسألي في حال تم عزل موضوع التضخم هل يمكن أن تتغير النتائج و زيادة الرواتب ما هو السبب ورائها
أجابت مدير عام الشركة لا أستطيع عزل التضخم بحسب الIFRS4

تقدم الدكتور زياد زنبوعة بمداخلة و شكر الشركة على الكتيب و أنه ممتن لهذا العرض من حيث الشفافية ولفت نظره الإشارة في تقرير مجلس الإدارة حول النمو المطلق و النسب ولكن دون تحليل المؤشرات وهذا لا يهمنا ما يهمنا هو الربح أو الخسارة ما الفائدة من زيادة الأقساط و لدينا خسائر، الأفضل أن نبقى بأقساط عادية مع تحقيق نتائج جيدة تمت مقارنة إجمالي الأقساط مع صافي المطالبات المدفوعة وهذا تحليل منهجي خاطئ وأدى إلى خطأ كبير وفي حال أخذنا صافي الأقساط مع صافي المطالبات لدينا صافي مطالبات مدفوعة 17,4 مليار ل.س يقابلها صافي أقساط 17,9 مليار ل.س أي معظم الأقساط ذهبت مطالبات وعادة هذه النسب تتراوح عادة بين 30 و 35% في غير شركات أما في حالتنا وصلت إلى 97% وهذه كارثة لا يجوز استمرارها.
تضاعفت مطالبات هذا العام وهنا الكارثة وهناك مخاطرة عالية دون الأخذ بالاعتبار الكفاءة لديكم وهناك تمركز في القطاع الصحي و هناك تركز في العملاء و قد يكون هناك شبهة وليس لدى الشركة حكمة في الاكتتاب ولم يتم الأخذ في العلم المخاطر، وموضوع الاحتياطيات في غاية الخطورة وارتفعت هذا العام وهناك خسارة في القطاع الصحي وهو خاسر أي أن القطاع الصحي يستنزف الأرباح المحققة في القطاعات الأخرى.

تقدم مندوب هيئة الإشراف على التأمين بمداخلة أفاد فيها أن إدارة الشركة حديثة أي في عام 2024 وكانت الشركة تعتبر في المركز الثامن وقد زرت الشركة في عام 2020 وكان لديها 4 موظفين و اليوم هناك إدارة جديدة ومستثمرين جدد و عندما كان هناك أقساط 6 مليارات وبحت الشركة 3 مليارات و كانت الشركة في المركز الثامن.
إن عدد وثاق المكتتبة 17052 و انخفاض عدد وثائق الاكتتاب إلى 4,585 وثيقة نتيجة عملية التحرير وتوقف التأمين الإلزامي وهناك دفعات و هي مكتتبة ومكتسبة و زيادة الأقساط نتيجة عقد سيرياتيل و هناك مصاريف أجبرت الشركة على دفعها من خلال زيادة الرواتب للحفاظ على العاملين و زيادة التكاليف و كانت الاستثمارات ضعيفة بعض الشيء و هناك مستثمر جديد و في حال استلزم الأمر في السنة القادمة سنطلب من الشركة أن تزيد

وأفاد الدكتور زياد زنبوعة أنه غير مقتنع بموضوع أن ارتفاع المطالبات المدفوعة هو تعبير عن موثوقية الشركة وحفاظها على أموال المكتتبين وكنت أتمنى أن يذكر أن سبب ارتفاع المطالبات نتيجة تحليل اقتصادي مالي و السبب هو التركز في القطاع الصحي وسوء توزيع الإنتاج وأتمنى أن تركز الشركة على هذين الموضوعين وأتمنى أن لا نرى هذه النسب لاحقاً لكي نخفض موضوع ارتفاع المطالبات.

أجابت مدير عام الشركة أن مقارنة صافي الأقساط المكتسبة بعد الاحتياطيات لا تتقابل مع صافي المطالبات وإن الاحتياطيات سيتم الإفراج عنها في نهاية عام 2025.

أفاد مندوب هيئة الإشراف على التأمين بمداخلة حول الوضع المالي والفني للشركة وتخللها ذكر لبعض الأرقام المتعلقة بالأقساط وعدد الوثائق وتنوع المحفظة التأمينية

وذكر بأنه فيما يتعلق حجم الأقساط وارتفعت الأقساط إلى 28 مليار ل.س التي كانت العام السابق 6 مليار ل.س وحصل فرع التأمين الصحي على الحصة الأكبر و إعداد الوثائق انخفض بسبب انخفاض التأمين الصحي والإلزامي وتم إلغاء الكثير من العقود التي كانت مكتتبة بشكل غير صحيح.

بالنسبة للربح الفني كان هناك خسارة و كانت بعض الشركات تعتبر عدم العمل هو عمل والشركة قامت بالإقلاع لتأخذ عقود جديدة و دفعت التزامات سابقة.

وأجاب مندوب هيئة الإشراف على التأمين فيما يتعلق برفع رؤوس الأموال، بالنسبة للشركات الجديدة سيطلب منها رؤوس أموال كبيرة و الشركات الحالية سيطلب منها زيادة رأسمالها بشكل تدريجي.

رابعاً- البحث في موضوع توزيع أرباح أو عدمه:

نظرا لعدم تحقيق أي أرباح، لا مجال للبحث في أي توزيعات، ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

خامساً- انتخاب مدقق الحسابات لعام 2025 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل أتعابه:

تم بالإجماع انتخاب السيد فرزت العمادي كمدقق لحسابات الشركة للسنة المالية 2025 وتم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

سادساً- عرض تكوين احتياطيات عام 2024:

نظرا لعدم تحقيق أي أرباح، لا يوجد تكوين لأي احتياطيات عن عام 2024

سابعاً -المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2024:

لقد بلغت تعويضات مجلس الإدارة من بدلات حضور وتكاليف سفر وتنقل لعام 2024 /86,000,000/ ل.س (ستة وثمانون مليون ليرة سورية لا غير).

مع العلم بأن السيد بسام معماري تنازل عن كافة مستحقاته الناتجة عن حضور جلسات مجلس الإدارة لعام 2024

وبعد المناقشة تم إقرار هذه التعويضات بالإجماع.

ثامناً- المصادقة على اقتراح مجلس الإدارة حول مكافآت أعضاء المجلس لعام 2024:

تقدم السيّد رئيس الهيئة باقتراح مجلس الإدارة حول عدم توزيع مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2024.
تم الاطلاع والإقرار بالإجماع .

تاسعاً–الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة المشاركة في إدارة شركات تأمين أخرى وأن يتعاطوا تجارة مشابهة خارج القطر:

تمت المصادقة بالإجماع على الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة المشاركة في إدارة شركات تأمين أخرى وأن يتعاطوا تجارة مشابهة خارج سورية و بما يتوافق مع القوانين والقرارات النافذة ولمدة سنة من تاريخه .

عاشراً– إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال عام 2024:

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 .

حادي عشر–البحث في اقتراح تعديل المادة 1/14 من النظام الأساسي لتخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من تسعة إلى خمسة أعضاء.

تم اقتراح تعديل المادة 1/14 من النظام الأساسي من حيث تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من تسعة إلى خمسة أعضاء وبالتالي تصبح المادة 1/14 من النظام الأساسي على الشكل التالي:

" يتولى إدارة أمور الشركة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة، ويجوز أن يكون العضو شخصاً اعتبارياً يمثله شخص طبيعي أو أكثر يسميه لهذا الغرض"

ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

ثاني عشر–انتخاب أعضاء مجلس إدارة لولاية جديدة:

إن مجلس الإدارة الحالي انتهت مدة ولايته في 2025/5/19.

حيث أنه تم فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة وتم نشر إعلان فتح باب الترشح وشروط العضوية في الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وفي جميع صفحات الشركة على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى الموقع الرسمي للشركة، وقد وردنا لغاية تاريخ إغلاق باب الترشح طلبات الترشح التالية المتوفرة بهم شروط الترشيح وهم:

1- شركة سي أش أو الاستشارية المساهمة المغفلة الخاصة يمثلها السيد بسام ممدوح معماري.
2- شركة سي أش أو أدفيزوري ش.م .ل يمثلها السيد زاره بـدروس بصمجيـان.
3- شركة سي أش أو الاستشارية المساهمة المغفلة الخاصة يمثلها السيد محمد غسان شيخ الشباب.
4- الشركة الكويتية الإماراتية القابضة يمثلها السيد نواف عبد الله الرفـاعـي.
5- شركة أمان الشام المحدودة المسؤولية يمثلها الدكتور محمد نادر عثمان.

وبناءً على التعديل الذي تم إقراره في هذه الهيئة العامة بخصوص تخفيض عدد مقاعد مجلس الإدارة من تسعة إلى خمسة أعضاء، نقترح انتخاب خمسة أعضاء لعضوية مجلس الإدارة الجديد لمدة ثلاث سنوات وعلى اعتماد الانتخاب الحاصل إلا بعد موافقة وزارة الاقتصاد والصناعة على تعديل المادة 1/14 من النظام الأساسي للشركة.

وبما أنّ عدد الأعضاء المرشحين المقبولين بلغ خمسة مرشحين مما يتطابق مع العدد المعدل لأعضاء مجلس الإدارة، يكون قد نجح المرشحين الخمسة التالية أسماؤهم بالتزكية لعضوية مجلس إدارة الشركة لثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ هذه الهيئة العامة أي من 2025/8/19 لغاية 2028/8/18:

1- شركة سي أش أو الاستشارية المساهمة المغفلة الخاصة يمثلها السيد بسام ممدوح معماري.

2- شركة سي أش أو أدفيزوري ش.م .ل يمثلها السيد زاره بـدروس بصمجيـان.

3- شركة سي أش أو الاستشارية المساهمة المغفلة الخاصة يمثلها السيد محمد غسان شيخ الشباب.

4- الشركة الكويتية الإماراتية القابضة يمثلها السيد نواف عبد الله الرفـاعـي.

5- شركة أمان الشام المحدودة المسؤولية يمثلها الدكتور محمد نادر عثمان.

ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

ثالث عشر- مناقشة اقتراح شراء عقار للشركة وتفويض مجلس الإدارة بذلك:

تم اقتراح الموافقة على شراء عقار باسم الشركة وعلى أن يتم تفويض مجلس الإدارة بصلاحية تحديد العقار المناسب والتفاوض مع البائعين على الثمن ودفع المبلغ وتحديد شروط البيع وتوقيع العقود اللازمة لذلك وتسجيل العقار باسم الشركة لدى السجل العقاري أو أي جهة أخرى.

ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

رابع عشر- البحث في الإقتراحات الخاصة بالاستدانة من المصارف المحلية وتفويض مجلس الإدارة بذلك:

تم اقتراح الاستدانة باسم الشركة من المصارف المحلية وتفويض مجلس الإدارة بالتفاوض مع المصارف المحلية من أجل تحديد مبلغ وشروط الاستدانة وتوقيع العقود اللازمة لذلك.

ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

رئيس الهيئة العامة

السيد زاره بصمجيان

مدون وقائع الجلسة

المحامي كريم المنيّر

مندوب هيئة الإشراف على التأمين

السيد فراس الجاسم

مندوبا وزارة الاقتصاد والصناعة

السيد نعيم عنتر وايلن عبدو

مراقبي التصويت

السيد خليل الخشي والسيدة مارينا أبو زخم